



PROVISIONAL

A/40/PV.26
10 October 1985

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الاربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة السادسة والعشرين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،

يوم الثلاثاء ، ٨ تشرين الاول/أكتوبر ١٩٨٥ ، الساعة ١٠/٠٠

(اسبانيا)	السيد دي بينييس	: الرئيس
(قطر)	السيد الكواري (نائب الرئيس)	: <u>شم</u>
(اسبانيا)	السيد دي بينييس (الرئيس)	: <u>شم</u>

- المناقشة العامة [٩] (تابع)

- لقى كلمة كل من :

السيد جاريت (ليبيريا)

السيد غورينوفيتش (جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية)

السيد تخون كي سيم (سورينام)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات ، Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

85-64151/A

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٠البند ٩ من جدول الاعمال (تابع)المناقشة العامة

السيد جاريت (ليبيريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تتقدم ليبريا، حكومة وشعبا، بخالص العزاء لحكومة وشعب المكسيك للزلزال العنيف الذى اودى بحياة الآلاف وتسبب في دمار الممتلكات . وتدعو الله أن يلهم الاسر المنكوبة الصبر والسلوان لمصابها الاليم وأن يرزق المشردين بالماوى والعون ويشفي المصابين من جراهم . وأود أن أنقل اليكم التهاني الحارة من رئيس جمهورية ليبريا ، فخامة السيد سامويل كانيون دوى ، ومن حكومة وشعب ليبريا . ويسعدني أيّما سعادة أن أعرب لكم عن أخلص تهاني وفد ليبريا لانتخابكم رئيسا للدورة الاربعين للجمعية العامة . فانتخابكم بالاجماع الذى يتوافق مع الاحتفال بالذكرى الاربعين لانشاء الامم المتحدة ، اشادة جديرة بكم كرجل دولة ودبلوماسي بارز وباحث قدّم اسهامات كبيرة من أجل فهم أفضل للأمم المتحدة . ويشرفني أيضا أن أشيد بسلفكم سعادة السيد بول لوساكا سفير زامبيا، الذى كان انتخابه رئيسا لدورة الجمعية العامة التاسعة والثلاثين مفخرة لمنظمتنا وشرفا للقارة الافريقية بأسرها. ان كل نجاح حققته دورتنا السابقة يعزى بقدر كبير الى رئاسته القديرة الحكيمة .

ان ما يبديه الامين العام من نشاط في خدمة الامم المتحدة وما يتصف به من تفان مستمر في خدمة قضية السلم والتعاون الدوليين امر يستحق احترامنا ويحظى بتقديرنا . ولقد استمعنا الى آرائه وتعليقاته واقتراحاته طوال الاشهر الماضية . ونحن نحّيه على اقواله المتمسة بالتوازن والنضج، ونحسه على ان يواصل الاضطلاع بواجباته بشجاعة ووفق ما يمليه عليه ضميره .

لقد كانت مهمة وزير خارجية بلدى اثناء الدورة التاسعة والثلاثين ان يستكمل التقدم الذى احرزته الحكومة الليبيرية في العملية التي تقوم بها لاعادة بلدنا الى الحكم المدني . وفي خلال الاسبوع المقبل، سيذهب الليبيريون الى صناديق الانتخاب تحقيقا للوعد الرسمي الذى قطعه على نفسه رئيس الدولة للشعب الليبيرى - وهو وعد لم يكن وليد نفوذ خارجي - باعادة بلدى الى الحكم الديمقراطي المدني . وقد قرب هذا الانتقال من الاكتمال بوجود اربعة احزاب سياسية تخوض الان الحملة الانتخابية استعدادا للاقتراع الذى سيجرى يوم ١٥ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٥ .

وتفخر الشعب الليبيرى الفرحة لانه سيشارك في انتخابات حرة تجرى لأول مرة منذ ما يقرب من ١٠٠ عام، وهو يتطلع الى ان تحكيمه حكومة وطنية تقوم على مبادئ الديمقراطية والمشاركة المتكافئة لكل الشعب الليبيرى في السلم والوحدة والتقدم . لقد مضت اربعون عاما منذ مولد اممنا المتحدة ، وطوال تلك الاعوام ، تعرضت منظمنا لمحن مريرة واختبارات صعبة . لذلك فان هذه الذكرى الاربعمين علامة طريق هامة تستحق منا ادراكا خاصا لاهميتها . فنجاح المنظمة في قطع هذا الشوط يعتبر اشارة ببصيرة اولئك الذين خططوا لتأسيسها، وشهادة على سلامة المبادئ التوجيهية التي قامت عليها .

ومن الامور التي لها نفس الهمية على مدى العقود الاربعة الماضية إدراك كل الامم وتسليمها بأن منظمنا - رغم انها لم ترق الى مستوى توقعاتنا - ما زالت افضل امل لبقاء مجتمعنا العالمي .

لقد اثبتت الامم المتحدة انها قوة لا تقارن وعامل لا يمكن الاستغناء عنه في العلاقات الدولية طوال السنوات ال ٤٠ الماضية . فالمبادئ التي تجسدها والمفصل

الذي توفره للاعراب عن الآراء المتناقضة وتحقيق التجانس بينها، بالإضافة الى الخدمات المتعددة التي تقدمها للانسانية ، تشهد بكفاءتها وبأهمية الدور المفيد الذي تظلم به كمنظمة سياسية وانسانية .

والامم المتحدة هي المنظمة المثالية للتمدى لهذا النوع من المشاكل التي تواجه البشرية . ويكمن طابعها الفريد في دورها الخاتم الذي يمكننا من الحصول على صورة محددة للعالم وموارده واحتياجاته ومواقفه ومشاكله وفرمه وتحدياته ، ويساعدنا في نفس الوقت على استحداث أنماط جديدة من الاجراءات طالما ظل هناك وقت لنفعل ذلك . وأيّا كانت المشاكل - سواء كانت متعلقة بالجو أو البحر أو التزايد السكاني أو نقص الغذاء - توصلنا الامم المتحدة الى ما يمكننا من فهمها والوعي بما ينبغي أن نفعله في سبيل حلّها.

وعلى الرغم من أن الامم المتحدة أصبحت عاملا دائما في الجهات الدولية، فإن لديها مشاكلها الخاصة . فقد أثقل كاهلها منذ بداية وجودها تنافس بين الدول الكبرى وما بينها من صراعات . وكثيرا ما أدت الفرقة وأشكال النزاع الى عرقلة جهودها الرامية الى تعزيز التقدم الاجتماعي . كما أنها مطلوب منها حفظ السلم بينما لا وجود للسلم في قلوب البشر، وقد تعرضت الامم المتحدة لهبوب رياح القومية نتيجة لخروج البلدان حديثة الاستقلال مما كانت واقعة تحته من سيطرة استعمارية ، لتحكم انفسها في حرية، وتؤكد حقوقها في التعبير والعمل كدول متكافئة في محافل الامم . كما واجهتها مشاكل المنصرية والفصل العنصرى وغير ذلك من أشكال الامتهان والقمع التي لم تحسم بعد ، وأحاطت بها أزمات دستورية ومالية تهدد بتجميد أنشطتها والقضاء عليها في نهاية الامر بتمزيقها إربا.

وبذلك أصبحت المنظمة لا حول لها ولا قوة حتى عندما تنتهك مبادئها الأساسية أو تتعرض ملطتها للتحدى وبقاؤها ذاته للخطر . ويعتبر تراكم المسائل التي لم تحسم بعد على جدول الاعمال دليلا واضحا على هذه العتة .

لقد ظل الفعل المنصرى بندا مستديما على جدول أعمال هذه الجمعية . وفي بداية الستينات ، وعقب انشاء منظمة الوحدة الافريقية ، ظهرت منظمات وطنية للمقاومة السلبية في جنوب افريقيا . وقد يتذكر أعضاء هذه الجمعية أن احتجاج شاربفيل السلمي واجهته الشرطة العسكرية بالقمع والعنف والارهاب وتكثيف القمع الاجتماعي .

لقد فرضت منظمة الوحدة الافريقية موضوع الفعل المنصرى فرضا على جدول أعمال المجتمع الدولي . فماذا كان رد جنوب افريقيا ؟ كان الرد المزيد من القمع والعنف والارهاب . واليوم، نستمع الى ما أعلنه السيد بوتسا من أنه لا يمكن أن يحدث أي تغيير رسمي في جنوب افريقيا إلا عندما يتخلى عن العنف أولئك الذين سعوا طوال السنين الى احداث التغيير بالعنف . فمن هو الذي استخدم العنف ؟

ان رياء هذا النظام واضح تماما وما نشهده من تعبير عن الغضب الدافق ليس إلا انفجار شعب عييل صبره ووصل الى اقصى حدود طاقته على الاحتمال .

هل جنوب افريقيا مهتمة بالسلم والحرية حقا ؟ طبعا لا ؛ فاهتمامها ينحصر في ادامة الفعل المنصرى ، وفي سبيل ذلك ، تقتل وتمتقل بطريقة عشوائية كل شخص وأي شخص، وتفزو أراضي الدول المجاورة ، وتعلن باستمرار عن عزمها على تكرار أعمال العدوان بالازدراء التام للمجتمع الدولي .

ونحن نعتقد بقوة أن الأمم المتحدة ستفهم افريقيا عندما تقول افريقيا إن النضال ضد الفعل المنصرى نضال افريقي وليس مجرد نضال للسكان الاصليين في جنوب افريقيا . فهو نضال من أجل كرامة شعب افريقيا كله وحرية الدول الافريقية، التزمنا به عندما أنشئت منظمة الوحدة الافريقية .

ان السياسة الخارجية التي انتهجتها خلال العقود الثلاثة الماضية بعض الامم الصديقة لانظمة فيرفورد وفورستر وبوتاه، تركزت ، على ما يبدو، حول المصالح الوطنية الصيقة لتلك البلدان . وانه لما يمجز امامه الخيال ان يتبين المرء كيف أمكن لاي بلد ان يقيم شبكة من التعاون مع حكومة ينبنى نظامها الاقتصادي والثقافي والسياسي والاجتماعي على ممارسة القسوة وانعدام الرحمة تجاه الانسان دون اى اعتبار للقيم أو الاخلاق .فذلك في ذاته اهانة سياسية دولية . فلم يعرف عن نظام الفصل العنصرى انه حاول في اى وقت اخفاء وسائله أو التمويه عن مخططاته أو اخفاء شوره .

ومما يثير الازعاج ان نظاما يمايز بين اجناس البشر التي تتألف منها أسرة الانسان بالتجاهل التام للانسانية والحب والمدل والانصاف والرحمة، ما زال يلقي قبولا من بعض الدول كما كانت الحال طوال العقود الاخيرة . وذلك هو السبب في ان الافارقة شككوا وسيظلوا يشكون في الدوافع والمصالح الحقيقية لتلك البلدان التي تؤازر جنوب افريقيا . فهي بلدان لا تكف عن اللغو والوعظ عن حقوق الانسان، ولا تتورع في الوقت ذاته عن تدليل جنوب افريقيا فيما ترتكبه من جرائم تنتهك بها حقوق الانسان للسواد الاعظم من السكان .

وحكومتى تمتقد ان المجتمع العالمي لا ينخدع بسهولة بهذا النشاط المحموم الذى يشهده الان . فلن نخلط بين الانشطة والاجراءات . والاحداث الاخيرة التي نشهدها الان في جنوب افريقيا، بما فيها التغييرات التجميلية التي اقترحها السيد بوتاه، لا تحدث لمجرد ان التطورات الدولية الاخيرة قد وقعت أو ان البيانات الدولية الاخيرة قد ملأت الاسماع .

فاعتقدنا ان القوى التي احدثت هذه التغييرات تمتد جنورها الى أكثر من ثلاثة عقود مضت . والواقع الذى نشهده اليوم يرجع الى وقت بعيد، الى مولد منظمة الوحدة الافريقية في ٢٥ ايار/مايو ١٩٦٣ . ففي ذلك اليوم التاريخي، حوّل القرار الاخير الذى أصدره مجلس رؤساء الدول أو الحكومات وزراء خارجية تونس وسيراليون وليبيريا ومدغشقر ان يتقدموا الى مجلس الامن بشكوى بشأن التدابير الدنيئة لنظام جنوب افريقيا بزعامة فورستر ضد سكان البلد الافارقة الاصليين ، وبشأن الوضع في ناميبيا، الاقليم الذى كان تحت وصاية عصبة الامم ونقلت الوصاية عليه الى الامم المتحدة . وطوال مناقشة مجلس

الامن آنذاك استمعنا، كما ظللنا نسمع بعد ذلك ، الى كلام كثير متصف بالنفاق عن الفصل العنصرى وكيف انه مما تعافه النفوس . إلا أنه عندما مضى المجلس للتصويت ، نجت جنوب افريقيا من الادانة بسبب استخدام حق النقض من جانب تلك البلدان التي ما زالت سياستها اليوم مثلما كانت آنذاك .

وفي أعقاب تلك الدورة التاريخية، رفعت ليبيريا واثيوبيا دعوى أمام محكمة العدل الدولية ضد جنوب افريقيا نظرا لاستمرار احتلالها غير المشروع لناميبيا. وكسل القضاة ، إلا واحدا، ممن أيّدوا جنوب افريقيا في احتلالها غير المشروع كانوا من نفس الدول التي ما زالت تجرر أقدامها حتى اليوم ، بعد مرور ٢٤ عاما، بشأن سياسة الفصل العنصرى في جنوب افريقيا واستقلال ناميبيا .

دعوني أعلن رسميا من فوق هذا المنبر إذن أن التقدم الذى أحرز خلال العقود الثلاثة الماضية بشأن جنوب افريقيا والفصل العنصرى واستقلال ناميبيا أحرز نتيجة للجهود المستمرة التي اتسمت بالتصميم من جانب منظمة الوحدة الافريقية ودول عدم الانحياز وبعض الحكومات الصديقة الأخرى من جهة ، ومن جهة أخرى نتيجة تصميم زعماء الشعب الاصلى للبلدين الذى ضمن بالتضحية بحياة الكثيرين من أبنائه الا يتوقف جهاده أو يهين عزمه حتى يحقق الحرية والاستقلال .

وها هي مسألة ناميبيا قد ظلت مطروحة على هذه الجمعية العامة بشكل أو بآخر لسنوات عديدة . فقرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) الذى اعتمد بالاجماع عام ١٩٧٨ أعلن خطة الامم المتحدة لاستقلال ناميبيا ، كما حددت تلك الوثيقة أيضا كل المشاركين في تلك العملية ، وهم تحديدا : حكومة جنوب افريقيا والمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية وفريق الاتصال الغربى ودول خط المواجهة . وقد مرّت الآن سبع سنوات منذ قبول تلك الوثيقة وما زالت ناميبيا محتلة بدلا من أن تنال استقلالها ، بل وأنشئت فيها حكومة صورية مؤقتة ليس لها أى وضع دولي، ولا تحظى بأى تأييد داخلي .

وعدا التحذير من جانب مجلس الامن بأنه قد ينظر مستقبلا في فرض جزاءات الزامية ، وبعض الاهتمام الملطّف من جانب تلك البلدان التي قد تكون مستعدة لفرض

جزاءات فردية محدودة ، ظل متاحا لجنوب افريقيا أن تواصل تحديها للرأى العام الدولي بشأن استقلال ناميبيا بلا خوف من عقاب . فلماذا ينبغي أن يكون الامر على هذا النحو ؟

ينبغي أن نتذكر أن الربط بين استقلال ناميبيا بموجب قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) وانسحاب القوات من أنغولا لم يطرح من جانب جنوب افريقيا حتى عام ١٩٨١، فسي وقت ينبغي أن نتذكر أن كل العقوبات التي كانت تعترض تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) كان قد تمنى التغلب عليها فيه من جانب كل المشتركين في العملية بما فيهم جنوب افريقيا ذاتها. لماذا إذن كان ذلك الربط ؟ ان كل ما سمت اليه الامم المتحدة بقرارها ٤٣٥ (١٩٧٨) كان النقل السلمي للسلطة الى الشعب النامبي الاصلي . افليس ذلك أحد المقاصد الرسمية للأمم المتحدة ؟ فإلى متى يمكننا أن نسمح ، نحن أعضاء هذا المجتمع الدولي، بمثل هذا التعطيل ؟

وينبغي أن نتذكر أيضا أن شعب ناميبيا لم يلجأ الى الكفاح المسلح منذ عدة اعوام إلا لانه لم يجد أمامه بديلا سلميا للكفاح المسلح . فهل ينبغي أن نظل سلبيين ، وبذلك نرغم المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية على تنفيذ القرار بتصميم الكفاح المسلح ؟

كما ظل الصراع العربي الاسرائيلي في الشرق الاوسط ، والموضوع الاساسي فيه ، أى المشكلة الفلسطينية، بغير حل رغم الجهود المكثفة التي بذلتها الامم المتحدة طوال الاعوام ال ٣٨ الماضية ورغم أن كل حرب نشبت في تلك المنطقة كانت أكثر تدميرا من سابقتها بسبب استخدام المزيد من الاسلحة الجديدة المتطورة فيها، لم تحل اراقة الدماء وتدمير الممتلكات القضايا القديمة ، بل أوجدت قضايا جديدة ووسّعت نطاق الحزاة والشك المتبادل بين أطراف النزاع .

وتمتد حكومة ليبريا أن أى تسوية شاملة في الشرق الاوسط يتعين أن تأخذ في الاعتبار الشروط التالية : سحب القوات الاسرائيلية من كل الاراضي العربية المحتلة والاعتراف بسيادة كل دولة في المنطقة واحترام ملامتها الاقليمية وامتقلالها السياسي وحققها في أن تعيش في سلام داخل حدود آمنة معترف بها بمنأى عن التهديدات أو أعمال

القوة ، وينبغي أن تنبني أيضا على التسوية العادلة للمشكلة الفلسطينية على أساس الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني بما في ذلك حقه في تقرير المصير . ويعتبر تأييد الدول الرئيسية ، وخاصة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة الأمريكية مطلبا أساسيا للتوصل الى أية تسوية في الشرق الاوسط في ظل شكل ما من أشكال الاشراف من جانب الامم المتحدة . وفي هذا السياق، سوف تواصل ليبيريا تأييد جهود الأمين العام لايجاد السبل التي تستطيع من خلالها التحرك قدما صوب ايجاد السلم عن طريق المفاوضات في الشرق الاوسط . كما أن الحفاظ على سيادة أفغانستان وسلامة أراضيها واستقلالها السياسي وطبيعتها غير المنحازة أمر أساسي بالنسبة للحل السلمي للمشكلة الافغانية . فالقوات الاجنبية ينبغي أن تنسحب من أراضيها وكل الاطراف المعنية ينبغي أن تعمل معا من أجل التوصل الى حل سياسي عادل وايجاد الظروف التي تمكن اللاجئين الافغان من العودة الى ديارهم في سلام، بكرامة .

وقد اوجدت الحالة في كمبوتشيا مداخا من عدم الاستقرار والافتقار الى الامن في جنوب شرقي آسيا . ويعتبر انسحاب القوات الاجنبية من كمبوتشيا وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للشعب الكمبوتشي نقطة انطلاق لا غنى عنها لتحقيق السلم والاستقرار والتعاون فيما بين بلدان جنوب شرقي آسيا على اساس تبادل الثقة وحسن النوايا . ومازالت مسألة كوريا تمثل تهديدا خطيرا للسلم والامن الدوليين . ويجب اعادة توحيد شطري كوريا من خلال الحوار والمفاوضات بين البلدان وبدون تدخل خارجي . وينبغي تشجيع الامين العام فيما يبذله من مساع حميدة اسهاما في تيسير تسوية المسألة الكورية وبصفة خاصة في تخفيف معاناة الملايين من الاسر المشتتة . ومن شأن قبول دولتي كوريا في عضوية الامم المتحدة ان يسهم الى حد كبير في تخفيف حدة التوتر في شبه الجزيرة الكورية وبالتالي في تعزيز السلم والامن الدوليين . فكل من الدولتين عضو في عدد من الوكالات المتخصصة وينبغي ان يسمح لهما بالانطلاق بنصيبهما من المسؤوليات والالتزامات في الامم المتحدة من خلال عضويتها . كما انه لم يتعن التوصل الى حل للصراع بين المملكة المتحدة والارجنتين على جزر فوكلاند (مالفيناس) بالرغم من التزام كل من الجانبين بالسلم والتسوية التفاوضية . ونحن نناشد المملكة المتحدة والارجنتين ان تستأنفا المفاوضات بغية ايجاد حل سلمي للخراع على السيادة وخلافاتها حول هذه المسألة . وتستهدف عملية كونتادورا في امريكا الوسطى اعادة السلم الى المنطقة من خلال الالتزام بوقف سباق التسلح ومبادئ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى . فمبادرة كونتادورا جديرة بتأييد المجتمع الدولي حيث انها تعبر عن ارادة امريكا اللاتينية في التوصل الى حلول للمشاكل الاقليمية . ان وقد سباق التسلح النووي أصبح ضرورة حتمية . وينبغي الا يكون غاية في حد ذاته وانما يجب ان يعقبه مباشرة خفض جوهري في القوات النووية يفضي الى القضاء على الاسلحة النووية بالكامل ثم الى تحقيق الهدف النهائي ، وهو نزع السلاح العام

والكامل . ومواكبة لهذه العملية ، يتعين بصورة ملحة تحويل الموارد الثمينة التي تبذل في الوقت الراهن في الانفاق العسكري الى التنمية الاجتماعية والاقتصادية .

وتقع على الدول الحائزة لاملحة نووية مسؤولية خاصة عن الحالة الخطيرة التي وصل اليها سباق التسلح . ونحن نحثها على الانضمام الى عملية البحث عن سبل جديدة ونرحب بالاتفاق الذي تسنى التوصل اليه في مستهل العام الحالي بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة فافض الى المفاوضات الجارية بشأن مسائل معقدة تتعلق بأسلحة الفضاء والاملحة النووية الاستراتيجية ومتوسطة المدى . وتعلق ليبيريا اهمية كبرى على الاهداف المعلنة لتلك المفاوضات . وهي منع سباق التسلح في الفضاء وانهاء سباق التسلح على الارض . ونتوقع من الدولتين العظيمتين الرئيسيتين الحائزتين لاملحة نووية ان تنفذا بصدق تعهدهما كيما تسفر مفاوضاتهما ، في وقت مبكر ، عن نتائج هامة .

وتؤكد حكومة بلادي من جديد ايمانها بالالتزام بالتعاون الاقتصادي متعدد الاطراف واعترافها باهمية الدور الذي يضطلع به برنامج الامم المتحدة الانمائي وسائر وكالات الامم المتحدة في تلك العملية الهامة . ونهيب بالدول المانحة ان تزيد على نحو ملموس اسهاماتها في برنامج الامم المتحدة الانمائي بحيث تتجاوز النسبة المتفق عليها وهي ٠.٨ في المائة من اجمالي الناتج القومي كي يتسنى لهذا البرنامج مواصلة مشاريعه الانمائية .

وما زالت الحالة الاقتصادية في المنطقة الافريقية تبعث على الاسي نظرا للجفاف والتصحر والمجاعة وعبء الديون الثقيل . ونحن نقدر الامين العام حق التقدير لجهوده في توعية المجتمع الدولي بمحنة البلدان المتضررة وتعبئة المساعدة الدولية لاكمال ما تبذله الحكومات الافريقية من جهود وطنية .

ونحن نرحب بالاقتراح الذي تقدمت به الولايات المتحدة مؤخرا والداعي الى انشاء مرفق مشترك بين البنك الدولي ومندوق النقد الدولي لتخفيف حدة أزمة الديون

وتحسين الاداء الاقتصادي للبلدان الافريقية الفقيرة وغيرها من البلدان النامية . وقد جاء الاقتراح في الوقت المناسب . ونحن على ثقة من ان خطوات عملية وايجابية ستتخذ بشأن أزمة الديون في بلدان العالم الثالث والانعاش الاقتصادي في المناطق التي نندمى اليها .

كما أننا نرى أن عقد دورة استثنائية للجمعية العامة في مستهل عام ١٩٨٦ تكفي للحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا كما اقترح مؤتمر القمة الحادي والعشرون لمنظمة الوحدة الافريقية يعد اجراء مناسباً وهاماً وضرورياً للتصدي لتلك الحالة .

ان الأمم المتحدة مازالت الاداة العالمية الوحيدة الكفيلة باقامة نظام دولي وصون السلم والامن . وقد أنقذتنا طوال العقود الماضية من " ويلات الحرب التي في خلال جيل واحد جلبت على الانسانية مرتين أحزاناً يعجز عنها الوصف " . ونجت في أنحاء كثيرة من العالم في تمكين الرجال والنساء في دول كبيرة وصغيرة من تحقيق المساواة في الحقوق . وأحرزت تقدماً كبيراً عندما هيأت الظروف التي في ظلها يمكن كفالة وصون العدل واحترام الالتزامات المترتبة على المعاهدات وغيرها من مصادر القانون الدولي ودفعت الرقي الاجتماعي قدماً وحقت مستوى مميّزة أفضل في ظل قدر أكبر من الحرية .

ومع ذلك ، تقتضي الحاجة وضع مفهوم جديد للولاء للأمم المتحدة بوصفها السلطة الرئيسية في المجتمع العالمي . وينبغي أن يستهل هذا المفهوم بتطبيق مبادئ الميثاق باعتبارها أداة لا غنى عنها في النضال في سبيل استقلال الدول والشعوب والمساواة فيما بينها واقرار حقوق الانسان . وحرياته ، وتخليص العالم من الحروب والمسدوان وجميع أشكال الاضطهاد ، والقضاء على التخلف الاقتصادي والاجتماعي وتصفية الاستعمار والمنصرية والفعل المنصري وسائر أشكال الميودية .

وثمة حاجة أساسية لمون المنظمة وتحويلها الى أداة فعالة من أجل الحرية والسلم والعدالة وهو ما لا يمكن تحقيقه الا اذا كان لدى الاعضاء الاستعداد لاعادة تكريس أنفسهم لتنفيذ مقرراتها .

وينبغي الانس ان بيننا الكثير من الامور المشتركة ، فنحن نتشاطر مصالح
كثيرة كما اننا يمكن ان نخسر الكثير سنويا ، نحن والاجيال المقبلة . ومن ثم ،
فلنضع جهودنا حفاظا على ابط القيم الانسانية التي هي تراثنا المشترك ولنبن
مؤسسة راسخة نستطيع ان نوحدها فيها قوانا ، ولنعمش معا في سلم يحدونا الايمان بالامم
المتحدة .

السيد غورينوفيتش (جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة شفوية عن الروسية) : أرجو ، سيدي ، تقبل تهانينا بمناسبة انتخابكم لهذا المنصب المسؤول رئيسا للدورة الاربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة وتمنياتنا بنجاح هذه الدورة في تحقيق نتائج ملموسة من أجل انتمار مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده .

ويقدم وفد جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية عميق التعازي الى وفد المكسيك في الكارثة التي حلت بهذا البلد وشعبه وهي الزلازل الاخيرة التي تسببت في خسائر كبيرة في الارواح ودمار واسع النطاق .

تفني الذكرى الاربعون للانتصار على الفاشية الهتلرية والعسكرية اليابانية في الحرب العالمية الثانية ، وظهور الأمم المتحدة في أعقابها ، أهمية خاصة على الدورة الحالية للجمعية العامة للأمم المتحدة ، التي لن تكون دورة تذكارية فحسب بل دورة موضوعية أيضا تمثل حدثا هاما بين جميع أنشطة المنظمة .

ولما كنا من الاعضاء المؤسسين للأمم المتحدة ، قامت جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية بالعمل منذ البداية وبصورة مستمرة وجادة على أن يكون ميثاق الأمم المتحدة أداة حقيقية لتحقيق السلم والتعاون بين الأمم بحيث يمكن للأنشطة العملية للأمم المتحدة أن تسهم في تحقيق ذلك الهدف النبيل . وهذا ما ناضلنا من أجل تحقيقه في مؤتمر سان فرانسيسكو وخلال السنوات الاولى التالية لانتهاى الحرب عندما كان التعاون بين مؤسسي الأمم المتحدة ، الذي وُلد خلال الحرب العالمية الثانية ، قائما ، وفي سنوات الحرب الباردة ، وخلال فترة الانفراج التي تحولت مؤخرا الى تردّد حاد للحالة الدولية وهو تردّد تقع مسؤوليته على عاتق القوى الامبريالية والرجعية . واتباعا لذلك النهج اللينيني المحب للسلام والموثوق به الذي اجتاز اختبار الزمن وتستند اليه السيادة الخارجية للاتحاد السوفياتي ، كان ايماننا الرامخ دوما ولازال أنه ينبغي الكفاح ضد الحرب قبل أن تبدأ . وهذا يتطلب جهودا متضافرة ونشطة من جانب كل الأمم والدول المحبة للسلام .

(السيد غورينوفيتش ، جمهورية
بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية)

وبمناسبة الذكرى الاربعمين لتأسيس الامم المتحدة من الملائم ان نذكر بان مؤتمر موسكو لوزراء خارجية اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وبريطانيا العظمى والولايات المتحدة الامريكية اعترف منذ وقت قريب ، في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٤٣ ، بمبادرة من الاتحاد السوفياتي ، بالحاجة الى اقامة منظمة دولية من أجل الحفاظ على السلم والامن الدوليين تستند الى مبدأ المساواة في السيادة لكل الدول المحبة للسلم .

لقد كان تأسيس الامم المتحدة احدى نتائج الانتصار العظيم للامم المحبة للحرية على قوى الفاشية والرجعية والعسكرية ، وهو الانتصار الذي أسهم الاتحاد السوفياتي بصورة حاسمة في تحقيقه . واننا لنشعر بالفخر أيضا لان ما يزيد على مليون ومائة ألف من أبناء شعب بيلوروسيا حاربوا بتفان على جبهات الحرب الوطنية العظيمة من أجل هزيمة العدو المشترك . فقد وجه الانتصار ، من البيلوروسيين ومقاتلي المقاومة السرية ، ضربات عنيفة الى الغزاة الفاشيين ، وقضوا على نصف مليون من أفراد القوات الهتلرية .

لقد دفع الشعب السوفياتي ثمنا فادحا في الدفاع عن حرية وشرق واستقلال بلاده ، وكبدهته الحرب عشرين مليوناً من أبنائه تعتبر ذكراهم مقدمة . وفي عام الذكرى الاربعمين للانتصار العظيم ، نشني أيضا على الاعمال البطولية التي قام بها في فترة ما بعد الحرب أولئك الذين أعادوا بناء الاقتصاد الوطني المخرب من بين الانقاض والرماد وتمكنوا من زيادة القدرة الصناعية لجمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية حتى وصلت الى مستواها الحالي الذي يزيد بمقدار ٢٥ مرة عما كان عليه قبل الحرب بالرغم من أن ربع سكانها قتلوا في الحرب دمر أكثر من نصف ثروتها القومية .

وعند تحليل أنشطة الامم المتحدة خلال الاعوام الاربعمين الماضية . نجد لدينا من الاسباب ما يجعلنا نؤكد ان ميشاق المنظمة قد صد بنجاح لاختبار الزمن ، بالرغم من بعض التغييرات الحادة في الموقف الدولي . وكما هو معروف يخطئ ١٥٩ بلدا بالالتزامات المترتبة على ميشاق الامم المتحدة . الا ان تلك البلدان لم تقم جميعها لسوء الحظ بانتهاج السبيل الوارد في ميشاق . وما من شك في أن المنظمة حققت بمسار

الانجازات ، بيد أن مجلها لا يخلو من النواقص . فهناك عدد من المشاكل مازال ينتظر حلا نهائيا على أساس القرارات التي اعتمدت بمبادرات من دول المجتمع الاشتراكي وبلدان حركة عدم الانحياز التي أصبحت قوة مؤثرة في عالم اليوم . إلا أن المحاولات مازالت مستمرة ، لسوء الحظ ، لاستخدام الأمم المتحدة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول السيادية أو فرض مقررات لا تأخذ المصالح المشروعة لكل مجموعات الدول الأعضاء في المنظمة في الاعتبار ، رغم أن كل ذلك انتهاك صافر للميثاق .

وفي ظل الحالة الدولية المعقدة والخطرة الراهنة ، ينبغي أن تلتزم جميع الدول بمبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة ، وهي توحيد جهود وأعمال جميع الدول كبيرها وصغيرها . وتلك التي تمتلك أو لا تمتلك قدرة عسكرية أساسية منها ، والنامية والمتقدمة على حد سواء . وعن طريق دعم ما تسنى انجازه ، وحماية المقررات التقدمية القائمة مما تتعرض له من تقويض ، وفرض العزلة على الدوائر العسكرية والعنوانية والمحرضين على سباق التسلح . ينبغي أن نعمل من أجل صلحة السلم والتعاون ، لا بالكلمات بل بالأفعال .

أما فيما يخص بلدان المجتمع الاشتراكي ، فقد كان ذلك بالتحديد هو الأسلوب الذي اتبعته دوماً . ولم يحدنا عن ذلك أن انشطتنا في المنظمة وفقا لميثاقها ومنعت أحيانا من جانب القوى الامبريالية بأنها " ضرب من اساءة السلوك في الأمم المتحدة " . فالخبرة المستفادة تبين أن نفس هذا الطريق تتبعه الاغلبية العظمى من الدول الأعضاء في المنظمة التي تحترم ميثاق الأمم المتحدة ولا تتاجر بمبادئها ومواقفها . فمبادئ الأمم المتحدة ومقاصده لم تخف قيمتها . ولم تكن ولن تكون مجالاً للمساومة .

خلال الأعوام الأربعين من عضويتها بالمنظمة ، حددت جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية موقفها من جميع المسائل موضع المناقشة دوماً بشكل دقيق وواضح . وفي كل كلمة أدلينا بها ، وفي جميع عمليات التصويت التي اشتركنا فيها ، اهتدينا دائماً بمصالح السلم والعمل على منع نشوب حرب نووية وتحقيق نزع السلاح

والتسوية السلمية والمعادلة للمصالح والتعجيل بعملية إنهاء الاستعمار والقضاء على
النازية والعنصرية والفعل العنصري والنضال ضد الظلم وانتهاكات ميثاق الأمم المتحدة
ومن أجل تطوير التعاون لمصالح التقدم الاجتماعي والاقتصادي . وضمان احترام حقوق
الإنسان وتطوير وتميز قواعد القانون الدولي .

لقد أشار معظم المتكلمين في المناقشة السياسية العامة الراهنة إلى
التوترات التي تخيم على الحالة الدولية الراهنة العمل على إعادة الاستقرار إليها
واعادتها مرة أخرى إلى مسار الانفراج واحترام ميثاق الأمم المتحدة . وكل ذلك لا خلاف
عليه . لكن من الضروري أيضا أن نتفهم بصورة صحيحة أسباب تلك الحالة وما ينبغي
القيام به على وجه التحديد بغية علاجها .

إن أكثر المهام أهمية في عصرنا القضاء على خطر نشوب حرب نووية وهو ما
يقتضي منع سباق التسلح في الفضاء وانهاؤه على الأرض . فمماثر الدول والأمم ليست
وحدها التي تتوقف على التوصل إلى حل لهذه المشكلة بل مصير الإنسانية جمعاء فلن
يكون هناك مكان آمن على ظهر كوكبنا يمكن الاختباء فيه في حالة نشوب صراع نووي ، لأن
ذلك الصراع سيؤدي إلى القضاء على كل حياة على الأرض ، وذلك ما لا يجب أن يغيب عن
بالنا عندما نعالج المشاكل الهامة التي من قبيل التغلب على التخلف الاقتصادي
لمجموعة كبيرة من الدول المستقلة الفتية ومحاربة الجوع والمرض وغير ذلك من
المسائل . ومن المهم أن نرى المشكلة الرئيسية التي تتوقف على حلها جميع الأمور
الأخرى ، وهي مشكلة تجنب خطر نشوب حرب نووية ، وبذلك كل ما في معنا من أجل " إنقاذ
الأجيال المقبلة من ويلات الحرب" ، وفقا لما يقوله ميثاق الأمم المتحدة .

(السيد غورينوفيتش ، جمهورية
بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية)

ان عدم نشوب حرب عالمية طوال أربعة عقود، وتفادى استخدام الاسلحة النووية ليعدان أعظم منجزين للبشرية . وهما ثمرة جهود الاتحاد السوفياتي وكل بلدان المجتمع الاشتراكي والدول غير المنحازة وغيرها من البلدان التي تنبني مواقفها على الشعور بالمسؤولية تجاه مصائرنا ومصائر غيرها من الأمم . غير أن تهديد الحرب النووية بدلا من أن يتضاءل تعاظم بفعل أنشطة الدوائر ذات النزعات العسكرية التي تعمل على تقويض أسي السلم .

ولننظر فيما تقول الوقائع :

حتى في الدورة الاولى للجمعية العامة للأمم المتحدة اقترح الاتحاد السوفياتي حظر الاسلحة النووية الى الابد وتدميرها . فماذا كانت استجابة الولايات المتحدة ؟ واصلت تكديس وتحديث أسلحتها النووية . وكانت النتيجة ظهور قوى نووية اخرى . وتحقق التوازن الاستراتيجي ، ولكن عند مستوى أعلى من التلحح وتعاظم أكبر الخطر نشوب الحرب .

وقد تعهد الاتحاد السوفياتي من جانب واحد بالآلا يكون المبادئ باستخدام الاسلحة النووية . وتعهدت جمهورية الصين الشعبية بالالتزام نفسه . فماذا كانت استجابة القوى النووية الاخرى ؟ رفضت أن تقتدى بهذه القدوة الطيبة ، وتجاهلت نداء الأمم المتحدة في هذا الشأن . فالعقيدة العسكرية لحلف شمال الاطلسي تخول أعضاء تلك الكتلة أن يكونوا البادئين باستخدام الاسلحة النووية حتى في أي صراع لا تستعمل فيه إلا الاسلحة التقليدية .

وكما هو معروف ، تعهد الاتحاد السوفياتي من جانب واحد بالآلا يستخدم الاسلحة النووية ضد البلدان غير النووية التي لا تملك هذه الاسلحة فوق أراضيها . فماذا كانت استجابة القوى النووية الغربية ؟ مجرد بيانات غامضة لا تستبعد ، بالمناسبة ، استخدام الاسلحة النووية ضد الدول غير النووية في ظروف معينة .

وتعهد الاتحاد السوفياتي بعدم وضع أسلحة مضادة للتوابع في الفضاء ما دامت الدول الاخرى تفعل نفس الشيء . فماذا كانت استجابة الولايات المتحدة ؟ أجرت مؤخرا

تجربة ل سلاح مضاد للتوابع ضد هدف في الفضاء كجزء من برنامجها الشهير المسمى بـ «حرب الكواكب» .

وأوقف الاتحاد السوفياتي مؤقتا وزع قذائفه متوسطة المدى وتنفيذ تدابير مضادة اخرى في اوروبا . فماذا كانت استجابة الولايات المتحدة ؟ واصلت زيادة عدد قذائف برهنغ وكروزر في اوروبا الغربية .

وأوقف الاتحاد السوفياتي كل التفجيرات النووية اعتبارا من ٦ آب/اغسطس حتى نهاية هذا العام وصرح بأنه يمكن تمديد هذا الوقف الذي أعلنه من جانب واحد ، بعد ذلك التاريخ ، إذا لم تجر الولايات المتحدة تجارب نووية . فماذا كانت استجابة الولايات المتحدة ؟ أجرت بالفعل بعد هذا الوقف تجربتين لاسلحة نووية .

ومن المعروف أيضا للجميع الموقف الذي يتخذه هذا البلد أو ذاك من قرارات الامم المتحدة بشأن منع نشوب حرب نووية وعسكرة الفضاء ونزع السلاح وتعزيز الامن الدولي . فقد تقدم الاتحاد السوفياتي بمقترحات لبلوغ هذه الغايات ، وهو يؤيد مبادرات البلدان غير المنحازة ويصر على تحقيقها ، على حين تصوت الولايات المتحدة ضدها وكثيرا ما تجد نفسها لذلك في عزلة تامة وتحاول ، كلما تسنى لها ذلك ، بتخريب العمل الذي يجرى الاضطلاع به في هذا المجال .

هذه الاعمال التي تقوم بها الولايات المتحدة وحلفاؤها الاقربون تشير انزعاجا له ما يبرره ويجب التصدي لها بجهود اشد قوة ، يجب على المجتمع الدولي ، الذي يعنيه الحفاظ على الحياة على كوكبنا ، أن يعارض بحزم مخططات « حرب الكواكب » الامريكية وهي تهديدات لمواجهة مباشرة الى السلم على الارض يزعم ، تحت ستار دعاوية خطابية جوفاء ، أنها ذات طابع دفاعي محض ، وينبغي له أن يؤيد المبادرة السوفياتية الجديدة بشأن التعاون الدولي في استغلال الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية في ظروف عدم تسليحه .

يقوم الاقتراح السوفياتي الجديد على فكرة توحيد جهود الدول في سبيل منع
عسكرة الفضاء وقصره على الأنشطة السلمية التي تحقق منفعة جميع البلدان . اذ يعد
الاستغلال المشترك للفضاء واستخدام البحوث المتملة بالفضاء لخير الجميع ، امكانية
واقعية تماما اذا ما صدت كل القنوات أمام عسكرة الفضاء القريب من الارض . وتورد
المقترحات الملموسة في هذا الشأن في الوثيقة المقدمة من الاتحاد السوفياتي الى
الدورة الحالية للجمعية العامة والمعنونة « الاسس والمبادئ الرئيسية للتعاون
الدولي في استغلال الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية في ظروف عدم تسليحه » وفي
مشروع القرار المناظر بشأن هذه المسألة (A/40/192).

ويقترح الاتحاد السوفياتي فيما يتعلق بظروف عدم عسكرة الفضاء و « ملسم
الكواكب » مرحلة جديدة كفيها للتعاون الدولي في مجال استكشاف الفضاء ، اذ توجد
الآن امكانية لاستخدام الامكانيات العلمية التكنولوجية والانتاجية الهائلة لحل المشاكل
العالمية التي تواجه البشرية ، بما فيها البلدان النامية . وتحقيقا لهذه الأغراض ،
اقترح أن يعقد مؤتمر دولي في موعد أقصاه ١٩٨٧ تشترك فيه الدول ذات الامكانيات
الفضائية الكبرى وغيرها من البلدان المهمة ، لمناقشة مسألة التعاون الدولي في
استغلال الفضاء في الأغراض السلمية في ظروف عدم تسليحه من جميع جوانبها ومتابعة ذلك
بانشاء منظمة فضائية عالمية . ونأمل أن يحظى الاقتراح المقدم من الاتحاد
السوفياتي ، بعد أن يدرس بعناية ، بتأييد المشتركين في الدورة الحالية للجمعية
العامة للأمم المتحدة .

ويجب مواصلة العمل على توحيد جهود الدول لمنع تجارب الأسلحة النووية من
جانب جميع الدول في كل مكان عملا على تجميد الامكانيات النووية الموجودة والبدء في
خفضها تمهيدا لإزالتها تماما في نهاية المطاف ، والتخلص من ترسانات الحرب
الكيميائية ، بطبيعة الحال من أجل منع ظهور أنواع وشبكات جديدة من أسلحة التدمير
الشامل وحل المسائل الأخرى المتعلقة بنزع السلاح ، على أن يوضع نصب العينين الهدف
النهائي المتمثل في نزع السلاح العام والشامل في ظل رقابة دولية صارمة .

وقد يتساءل المرء عما اذا كان يمكن ايجاد حل لهذه المشاكل جميعها . ونحن
نعتقد ان هذا ممكن بالتأكيد . وقد اكدت ذلك الخبرة الماضية والنهج المتضمن في
قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة . ألم يحدث ان تمكنت البلدان التي تحالفت ضد
الهيترية ان تعمل معا وتقاتل في سبيل النصر وترمي أمام عالم ما بعد الحرب الذي ما
زال صالحا حتى اليوم ؟ كما تزودنا الوثيقة الختامية لمؤتمر الامن والتعاون في
اوربا بدليل مقنع على أنه متى توافر حسن النية والرغبة في التوصل الى اتفاق
واخذت في الحسبان المصالح المشروعة للجميع أمكن حل أعقد المشاكل وانجاز ذلك في
غضون فترة وجيزة . ويحق للدول الاعضاء في الأمم المتحدة ان تعزز بإبرام عدد من
المعاهدات والاتفاقات متعددة الاطراف والشائبة المعروفة جيدا التي تستهدف الحد من
سباق التسلح النووي بما في ذلك سباق التسلح في الفضاء الخارجي ، ومنع نشوب صراع
نووي . فالجهود المشتركة جعلت من الممكن وضع حد لعدد من الصراعات وإزالة بعض
التوتر .

من الأهمية بمكان ، مع الوفاء بجميع الالتزامات . التحرك قدما وبذل الجهود الدؤوبة لتحقيق نتائج أفضل . وحينئذ سيتسنى توقع النجاح في مفاوضات جنيف المتعلقة بأسلحة الفضاء والأسلحة النووية المتوسطة المدى والامتراتيجية ، والتي تأخذ بعين الاعتبار العلاقة المتداخلة فيما بينها . كما أن المقترحات السوفياتية الجديدة تمهد السبيل أيضا أمام تحقيق هذا الهدف . ويمكن ، بالتالي ، توقع النجاح في مؤتمر استوكهولم ، هذا النجاح الذي يتمثل في إبرام معاهدة بشأن عدم الاستخدام المتبادل للقوة العسكرية ، والحفاظ على العلاقات السلمية ، واعتماد تدابير لبناء الثقة تطبيقا بالتساوي على جميع المشاركين . ويمكن بذلك كسر الجمود الذي حل بمفاوضات فيينا وخفض القوات المسلحة والأسلحة في وسط أوروبا . ويمكن عندئذ أن يتيسر تنفيذ قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بمنع وقوع كارثة نووية وتعزيز الأمن الدولي ونزع السلاح وإعادة هيكلة العلاقات الاقتصادية الدولية وحل المشاكل الأخرى التي تواجه البشرية جمعاء .

ولتحقيق كل هذه الأهداف ، من الضروري ، قبل كل شيء ، بذل جهود مشتركة نشطة للتصدي لتصميم بعض الدوائر في الولايات المتحدة على تحقيق التفوق العسكري ، وفرض ارادتها على الآخرين . لقد حان الوقت لإدراك أن العبارات الرنانة المفرفة التي تشدق بـ « الخطر الشيوعي » و « الخطر السوفياتي » ، ليست مقنعة على الإطلاق . إن الاشتراكية بمثلها العليا التي تتحقق بشكل عملي ، قد قدمت الدليل الأكيد على تفانيها لقضية السلم والتعايش السلمي بين الدول ذات النظم الاجتماعية المختلفة ، وقدرتها على إنجاز مهام التقدم الاقتصادي والاجتماعي لصالح الإنسان .

ومن الواضح تماما ، أيًا كانت المشاكل التي نلظرها ، أن دول المجتمع الاشتراكي تقدم حولا ببناءة ، تقوم أساسا على المصلحة المشتركة ، ولا تسعى إلى تحقيق مكاسب انفرادية أو فوائد تستأثر بها وحدها .

ويتضح ذلك بجلاء في موقفنا تجاه قضية التسوية العادلة والشاملة للحالة في الشرق الأوسط ومشكلة فلسطين . إن موقفنا معروف تماما ، وقد انعكس بشكل متكرر في

(السيد غورينوفيتش ، جمهورية
بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية)

قرارات الأمم المتحدة التي ما زالت تنتظر التنفيذ العلمي . وأود أن أؤكد في هذا
الصدد أننا سنواصل معارضتنا القوية لكل المحاولات الرامية الى تقويض مقررات الأمم
المتحدة بشأن هذه المسألة ، أو فرض صفقات استسلامية منفصلة على الشعوب العربية ،
أو منع ممثلي منظمة التحرير الفلسطينية من الاشتراك في تسوية مشكلة الشرق الأوسط .

ووفد جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية يدين ادانة قاطعة القصد
الاسرائيلي الوحشي للأراضي التونسية ومقر منظمة التحرير الفلسطينية .

ولا تزال الحالة في امريكا الوسطى ومنطقة الكاريبي سائرة نحو منزلق خطر.
أما الولايات المتحدة وشركاؤها فما زالوا يتجاهلون بل ويقوضون المقترحات البناءة
التي تقدمت بها نيكاراغوا وكوبا وبلدان مجموعة كونتادورا ودول اخرى ، والتي من
شأنها أن تؤدي الى تطبيع الحالة ، وذلك بالمناقضة السافر لاحكام ميثاق الأمم
المتحدة التي تقضي بأن « نعيش معا في سلام وحسن جوار » . كما أن قرار الجمعية
العامة للأمم المتحدة ، المتخذ بشأن الحالة في امريكا الوسطى ، والذي اعتمد
بالاجماع ، لم ينفذ أيضا حتى الآن . فلا بد بالتالي من اتخاذ خطوات اضافية عاجلة ،
لصون استقلال وسيادة بلدان امريكا الوسطى ، وتمكين تلك البلدان من العيش وفقا
لاختيار ورغبات شعوبها ، بدلا من تلقي الاوامر من الخارج .

كما يتعين بذل الجهود الحازمة للدفاع عن المصالح والحقوق المشروعة لشعبي
افغانستان وكمبوتشيا ، اللذين اختارا حياة جديدة ، وشرعا في السير على طريق
التنمية المستقلة ، وعقدا العزم على رفض التدخل الامبريالي في شؤونهما الداخلية ،
والتصدي بحسم للأعمال التخريبية التي يقوم بها مرتزقة الامبريالية والرجعية
المسلحون .

ولسوف يصبح في الامكان تحسين الحالة بشكل عام في آسيا والمحيط الهادئ اذا
ما استجابت دول المنطقة استجابة بناءة لمقترحات اتحاد الجمهوريات الاشتراكية
السوفياتية القاضية بدرامة المجموعة الكاملة للمسائل المتعلقة بتميز الامن ،
واقامة تعاون منصف بين دول آسيا ، وكذلك مقترحات جمهورية منغوليا الشعبية ودول

الهند الصينية الخاصة بجعل آسيا قارة سلم واستقرار وحسن جوار وتعاون . وسيتيسر تحقيق ذلك أيضا بتنفيذ مقررات الامم المتحدة المتعلقة بإنشاء منطقة سلم في المحيط الهندي ، وانسحاب القوات الاجنبية من كوريا الجنوبية . ونحن نؤيد مقترحات جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية الرامية الى اعادة التوحيد السلمي لكوريا ، وتحويل شبه الجزيرة الكورية الى منطقة خالية من الاسلحة النووية .

وختاما لهذا الجزء من بياني ، أود أن أشير الى أنه في ظل الحالة الدولية الراهنة ، لا بد للجمعية العامة أن تصر على التنفيذ الكامل لقرارها المتخذ في العام الماضي بشأن عدم جواز ممارسة سياسة ارهاب الدولة ، أو القيام بأية اجراءات تتخذها أى دولة بهدف تقويض النظام السياسي الاجتماعي لدول اخرى ذات سيادة .

ولا يسعنا إلا أن نعرب عن ارتياحنا إزاء تهاوى السيطرة الاستعمارية في العالم ، فذلك نتيجة لتأثير أفكار ومبادئ ثورة تشرين الاول/ اكتوبر الاشتراكية المجيدة في روسيا ، واندحار قوى الفاشية العسكرية في الحرب العالمية الثانية ، مما أعطى قوة جديدة للمناضلين في سبيل السلم والامتقلال في آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية . كما أن الامم المتحدة أيضا اضطلعت بدور ايجابي في عملية إنهاء الامتعمار ، ولا سيما بعد اعتماد اعلان منح الامتقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، بناء على مبادرة من الاتحاد السوفياتي . ويجدر بنا أن نحتفل بشكل ملائم بالذكرى الحادية والعشرين لاعتماد الامم المتحدة لهذه الوثيقة التاريخية . وأفضل طريقة للقيام بذلك تتمثل ، بطبيعة الحال ، في اعتماد تدابير فورية لكفالة استقلال ناميبيا ، وغيرها من الاقاليم المستعمرة ، والقضاء نهائيا على نظام الوصاية . فاليوم قد ظل هناك اقليم وحيد ما زال تحت الوصاية ، هو ميكرونيزيا ، وما زال حقه في تقرير المصير والامتقلال يلقى معارضة من الولايات المتحدة التي تتباهى في تبجح بسياساتها الديمقراطية المحبة للسلم .

وعلى الجمعية العامة أيضا أن تولي قدرا كبيرا من العناية لمسألة الكفاح ضد كل أشكال النازية الجديدة والفاشية والنزعة الشارية .

ومن الضروري مضاعفة الجهود في الكفاح ضد البقية الباقية من بؤر العنصرية

والفصل العنصرى ، التي تعد وصمة خزى وعار في جبين القرن العشرين . وفي هذا الصدد ، لا بد من اتخاذ اجراءات أكثر حزما من تلك التي اتخذت حتى الآن ، وعلى وجه التحديد لا بد من فرض مقاطعة كاملة وعقوبات شاملة بموجب الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة ضد عنصرى جنوب افريقيا ، الذين يطلقون العنان للإرهاب الجماعى ضد سكان البلد الاصليين ممن يناضلون بحماس من أجل حريتهم .

ان المشاركين في هذه الدورة للجمعية العامة يولون اهتماما كبيرا للمشاكل الاقتصادية . وتواصل الدول الفتية سعيها للتوصل الى وسائل تمكنها من التخلص من شتى أشكال التبعية سواء الموروثة من النظام الاستعمارى الامبريالى السابقة ، أو التي فرضها عليها المستعمرون الجدد . وهم ينتقدون عن حق سيامة المؤسسات الغربية المالية والاقتصادية ، التي دفعت بالبلدان النامية الى حافة كارثة اقتصادية . ان البلدان الاشتراكية ، خلال تاريخ الامم المتحدة كله تقدمت مرارا وتكرارا باقتراحات ، وأيدت اقتراحات لبلدان اخرى استهدفت تحسين العلاقات الاقتصادية الدولية ، وحماية مصالح البلدان النامية ، وكفالة الامن الاقتصادى لجميع الدول . ولقد أنجز الكثير . ومع ذلك لم يتسن تنفيذ جميع التوصيات التقدمية للأمم المتحدة * .

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد الكوارى (قطر) .

وبالإضافة الى ذلك، كثيرا ما نجت الدول الغربية الكبرى ، باستخدام مختلف الأساليب والتكتيكات، في بذر بذور المداة وتضليل البلدان النامية وإشاعة الفرقة بينها. ان الغرب يتباهى باستمرار بفكرة أن رأس المال الخاص والقطاع الخاص في الاقتصاد هما وحدهما القادران على حل جميع المشاكل، وأن المرء اذا فتح الابواب أمام رأس المال الاجنبي الخاص أصبح كل شيء على ما يرام . وفي نفس الوقت ، لا يكف الغرب عن التباهي واستعراض ثروته ، دون أن يكشف بطبيعة الحال عن أنه جمع كل تلك الثروة من نهب ثروات الشعوب الأخرى الطبيعية والبشرية بلا خجل، واستغلال الطبقة العاملة في بلاده بغير حل المشاكل الاجتماعية حلا عادلا .

ولنذكر فقط المديح الذي كيّل بسخاء لبرنامج ترومان المسمى بالنقطة الرابعة ، وبرنامج التحالف من أجل التقدم في امريكا اللاتينية والسياسات الاقتصادية الحالية لحكومة الولايات المتحدة. فماذا كانت النتيجة ؟ لقد وجد العالم النامي نفسه مكبّلا بأصفاة جديدة ، أصفاة الديون المالية التي تشده الى من " يحسنون اليه "، هو في الحقيقة محروم من امكانية حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الحالية بما يحقق مصالح شعوب البلدان النامية .

لقد آن الاوان لازالة الحواجز والقضاء على العقبات والمعوقات التي خلقتها الدول الغربية والشروع في مهمة اعادة هيكلة العلاقات الاقتصادية الدولية بشكل حقيقي على أسس عادلة وديمقراطية .

وعند الحديث عن حقوق الانسان والحريات الاساسية ، أود أن أؤكد حقيقة أن البلدان الاشتراكية أظهرت للمعالم كله بطريقة عملية صحة الافكار التي طرحها فلاديمير التيش لينين مؤسس الدولة السوفياتية ، الذي قال انه بغير التحول الاشتراكي في المجتمع ، يكون من المستحيل التحدث عن الحرية الحقيقية للفرد بدلا من التحدث عن حرية أصحاب الاعمال، أو عن المساواة الحقيقية بين البشر بالمعنى السياسي والاجتماعي

(السيد غورينوفيتش ، جمهورية
بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية)

بدلا من التحدث عن المساواة الزائفة بين من يملكون ومن لا يملكون، بين المتخمين والجوعى، والمستغلين ومن يستغلونهم .

ان انجازاتنا في مجال التطبيق الفعلي لمجموعة كبيرة من الحقوق السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية للفرد معروفة جيدا، وهي مسجلة على وجه الخصوص في العديد من وثائق الامم المتحدة ومنها الوثائق التي تتناول تنفيذ الصوك القانونية الدولية في هذا المجال، وقد أسهمت جمهوريتنا في ذلك المجال بروح طيبة . ولذلك، نرفض نفاق وغوغائية الذين يمثلون بلدا لا يبدي أدنى رغبة في أن يصبح طرفا في المعهود الدولية الخاصة بحقوق الانسان والوثائق الدولية الاخرى المتعلقة بهذا الموضوع التي اعترف بها المجتمع الدولي واصبح يستخدمها . ويبدو أنهم يمتقنون ان استخدامهم لتلك الوسائل يمكنهم من اخفاء حقيقة ضعف موقفهم في بلدهم .

وأود أن أتحدث باختصار عن أساليب عملنا في الدورة الحالية . يؤيد وفد بلادى، مثل غيره من الوفود الكثيرة، اعتماد قرارات محددة متفق عليها وعلى وجوب تنفيذها بعد ذلك على المستوى العالمي . ومن سوء الحظ، أن هذا غير متاح دائما لان هناك عددا من البلدان الاعضاء في حلف شمال الاطلسي قد أظهر دائما اتجاهها نحو تفريغ بعض المسائل من جوهرها بحجة الرغبة في التوصل الى توافق في الآراء . إن تقديم التنازلات المتبادلة المعقولة المقبولة لا مفر منه . غير أننا لا يمكن أن نوافق على تعريض أهداف ومبادئ منظماتنا للخطر بأي ذريعة كانت . ولهذا، نؤيد أيضا اعتماد قرارات بالتصويت حتى لا نتيح لقوى الامبريالية والعدوان والعسكرية والمحرضين على سباق التسلح والاستعماريين والعنصريين عرقلة اعتماد الامم المتحدة لقرارات تستهدف تحقيق الاهداف والمبادئ المكرسة في الميثاق .

ان المهام التي تقع على عاتق الامم المتحدة وأعضائها عديدة ومعقدة وعاجلة . إلا أن جميع هذه المشاكل يمكن حلها بلا شك . والشرط المسبق لحلها التزام

(السيد غورينوفيتش ، جمهورية
بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية)

كل دولة بالميثاق بدلا من العمل على تقويضه ، وتحلّي كل دولة بالارادة السياسية الحقيقية لحل المشاكل على اساس المساواة مع ايلاء الاهتمام الضرورى للمصالح المشتركة دون المسا بامن غيرها بما يحقق المالح المشترك للجميع .
وكما قال امين عام اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي ميخائيل غورباتشوف :

"ان المخرج الوحيد المعقول اليوم ايجاد تعاون فعّال بين كل الدول لصالح مستقبل ملهي مشترك ، وخلق واستخدام وتطوير آليات فعّالة ومؤسسات دولية تتيح التوصل الى التوازن الامثل بين المصالح الوطنية ومصالح الدولة ومصالح البشرية جمعاء".
تؤمن جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، شأنها شأن البلدان الاشتراكية الاخرى، ان الامم المتحدة اداة هامة وفعّالة من اجل السلم والتعاون القائم على المساواة بين الدول، وسوف نواصل العمل من اجل التطبيق العملي للمبادئ العادلة والديمقراطية في مجال العلاقات الدولية، تلك المبادئ التي انشئت على اساسها الامم المتحدة منذ اربعين عاما، اذ ينبغي ان تكون الامم المتحدة تجسيدا حقيقيا لحكمة الدول الجماعية . ووفد جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية مستعد في هذه الدورة التذكارية الحالية للجمعية العامة كما كان من قبل، لبذل كل ما في وسعه بالاشتراك مع جميع البلدان المهتمة لانجاز المهمة الاساسية للامم المتحدة المنصوص عليها في الميثاق ، وهي صيانة السلم وتعزيزه والتصدي لكل المشاكل الاخرى على هذا الاساس .

السيد تخون كي سيم (مورينام) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) اسحوا لسي
في مستهل كلمتي ان اهنىء السفير دى بينيس على انتخابه رئيسا للدورة الاربعين
للجمعية العامة ، واتمنى له في الوقت نفسه مزيدا من القوة لان الحالة المتوترة
والخطيرة في العالم تتطلب مناقشات جادة في هذا المحفل . كما اشيد بسلفه السفير بول
لوساكا لما ابداه من مهارة فائقة وتفان في ادارة اعمال الدورة التاسعة والثلاثين
للجمعية العامة .

واود ان اغتنم هذه الفرصة لاؤكد من جديد للامين العام خافيير بيريز دى
كوييار تقدير ودعم حكومة مورينام لاسهامه في تحقيق السلام والامن والتعاون الدولي.
نود ان نعبّر عن تعاطفنا المخلص مع المكسيك حكومة وشعبا، ذلك البلد الذى
عانى الكثير خلال الزلازل الاخيرة، ونؤيد قرار الامم المتحدة الذى يطالب المجتمع
الدولي بتقديم العون السخي للتخفيف من معاناة ذلك الشعب .

عندما أنشئت الأمم المتحدة في أعقاب الحرب العالمية الثانية ، كانت أهدافها الرئيسية السلم والتعاون بين الدول ، وبقاء الجنس البشري . وكان هناك وقتها إيمان بل واستعداد وروح مشتركة في أرجاء العالم للمشاركة في مسيرة الإنسانية صوب تحقيق الاهداف التي التزمنا بها رسميا .

لقد أسهمت الأمم المتحدة - في الاعوام ال ٤٠ الماضية - إسهاما عظيما في عملية ترقية الإستعمار ، من خلال معارضتها معارضة نشطة للإستعمار الجديد والعنصرية ، والعمل على إقامة نظام إقتصادي دولي جديد . كما أسهمت الوكالات المتخصصة لهذه المنظمة العالمية إسهامات عظيمة في تقدم الإنسانية والتخفيف من عبء المشكلات العالمية . لكن الأمم المتحدة عرفت أيضا أوجه الفشل وجوانب القصور ، التي تجعل من الضروري اتخاذ تدابير معينة من أجل مزيد من تطوير هذه المنظمة العالمية وتعزيزها . لذا ، لا يمكننا أن نتفق مع أولئك الذين يستخدمون أوجه القصور في الأمم المتحدة كذريعة لإضعاف التعددية واللجوء الى خيار العلاقات الخنائية .

اننا نرحب بالمقرر الخاص بالإحتفال بهذه الذكرى السنوية الأربعين ، الامر الذي سيتيح لنا فرصة من أجل مزيد من البحث والتطوير لدور الأمم المتحدة . ان الازمة الاقتصادية العالمية الراهنة ، التي نشأت في بعض الدول الصناعية الكبرى ، قد أصبحت الآن عالمية حقا في طابعها ونطاقها . وتتطلب خطورة الازمة التي نعاني منها وطابعها الحاد - وأكثر ضحاياها بلدان العالم الثالث - إعادة تقييم دور هذه المنظمة العالمية في العلاقات الاقتصادية الدولية وتعزيز إمكانيات التمويل التي حلول لهذه المشكلات .

عندما أنشئت بعض المؤسسات المالية وغيرها من المؤسسات الاخرى ، لم تبحث المشكلات على نحو كامل ، ولم تؤخذ الحالة السيامية العالمية المتغيرة في الحسبان . ففي ذلك الوقت ، كانت غالبية البلدان النامية لم تحصل بعد على إستقلالها . وقد كانت آليات هذه المؤسسات والنظام الاقتصادي الذي كانت تجسده ، لا ترمي في واقع الامر إلا الى حماية مصالح البلدان متقدمة النمو . وقد اتضحت التناقضات الكامنة في ذلك

النظام خلال الستينات بعد فترة وجيزة من حصول عدد كبير من بلدان العالم الثالث على الاستقلال ، اذ تبين أن ذلك النظام الاقتصادي لا يقصر دون التناسب والحاجات الانمائية لبلدان العالم الثالث فحسب بل ولا يتناسب أيضا وحاجات شعوب البلدان التي أنشأته أصلا .

ان النظام الاقتصادي الراهن يترك البلدان النامية مكبلة بمعدلات نمو متردية على نحو مستمر . كما يتسبب في تدهور معدلات التبادل التجاري التي يزيد من تدهورها تقلب أسعار الصرف ، بينما تواصل أسعار المواد الخام الإنخفاض بصورة مستمرة . وقد قوض إرتفاع أسعار الفائدة والتدابير الحمائية وأعباء الديون المتزايدة الكثير من دعائم اقتصادات البلدان النامية ، مما بات يشكل تهديدا خطيرا لاستقرارها السياسي والاجتماعي والاقتصادي ، ومن ثم للسلم والامن الدوليين .

ويبدو أن هناك عدم استعداد لدى بعض البلدان متقدمة النمو للدخول في مفاوضات مضمونية وجادة من أجل وضع حد للمظالم وانعدام المساواة في العلاقات الدولية . ومن رأى حكومة بلادي انه يتعين على البلدان متقدمة النمو أن تبدي الإرادة السياسية اللازمة فتبحث المشكلات الاقتصادية العالمية برمتها ، اذ أوضحت الحالة الراهنة على نحو جلي ، عن أن مصالح البلدان النامية والبلدان متقدمة النمو على حد سواء لا يمكن أن تعالج على نحو منفصل بعد الآن .

ان الطبيعة المتكافئة للحالة الدولية وزيادة تداخل المشكلات وإرتباط حلولها ببعضها البعض يجب أن تكون كلها حافزا بل وسببا للحوار والتعاون بين العالم النامي والعالم متقدم النمو . فالنمو الاقتصادي العالمي لا يمكن تحقيقه واستمراره إلا من خلال تعاون البلدان النامية ومتقدمة النمو في مشاركة تعود على الجميع بالنفع المتبادل .

إن الحوار بين الشمال والجنوب لا يمكن أن يؤدي الى نتائج إيجابية إلا اذا تعزز التعاون بين الجنوب والجنوب . ومستعمل مورينام بنشاط من أجل تعزيز ذلك الشكل من أشكال التعاون الذي لا يتأثر - على عكس العلاقات بين الشمال والجنوب - بعيب

الاختلالات الموروثة من الاستعمار والاستعمار الجديد . ان العلاقات بين بلدان العالم الثالث يمكن أن تكون ذات جدوى أكثر وتعود على الجمير بالنفع المتبادل ويمكن أن تسمح لنا بالتمتع بالارباح والفوائد التي حرمت منها مجتمعاتنا فيما مضى .

ان السلم والتنمية لا ينفصمان . ومن هنا لا يمكن للمجتمع الدولي أن ينعم بسلم دائم ما دامت الفوارق الاقتصادية بين الدول تزداد إتساعا . ان عدم الاستقرار السياسي ، الناجم عن الصراعات المسلحة والتدخل بجميع أشكاله وسباق التسلح الخطير تعوق كلها التنمية العالمية الشاملة وتعرقل إقامة نظام اقتصادي قادر على الاستمرار ، نظرا لانه لا يمكن الفصل بين الحرية السياسية والتقدم الاقتصادي .

وإزاء الحالة الدولية الراهنة ، تصبح رغبة شعوب العالم الثالث بل وحققها غير القابل للتصرف ان تحرر نفسها من التبعية الاقتصادية وتبني اقتصادا وطنيا قويا يحقق مصالحها ويؤمن ازدهارها . ومع ذلك ، فإن هذه الحقيقة التي لا تنكر كثيرا مسا تنكر بل وفي بعض الاحيان تقابل بعدوان عسكري أو سياسي أو اقتصادي .

اننا ندين إستعمال التدابير الاقتصادية من جانب بعض البلدان المتقدمة كوسيلة للضغط والقسر السياسي ، ونحث الدول الاعضاء على استحداث أساليب فعالة لمنع عمليات الحظر والعقوبات أو أية اجراءات قسرية أخرى لا تتفق وأحكام ميثاق الأمم المتحدة . ونعرب عن الامل في أن تتخذ هذه المنظمة تدابير فعالة لوضع حد لمثل تلك الممارسات التي تجسد موقف حق الاقوى في أن يتصرف كيفما شاء ، وهو أمر مرفوض* .

* عاد الرئيس الى مقعد الرئاسة .

وتعرب سورينام عنه قلقها العميق ازاء أعمال العدوان والقمع ضد الشعوب التي تناضل في سبيل تحريرها الوطني . ويستند موقفنا الى مبادئ احترام السيادة الوطنية للدول وحققها في تقرير المصير ومبادئ عدم التدخل بكافة أشكاله وتسوية النزاعات بالطرق السلمية وإقامة العلاقات على أساس المنفعة المتبادلة . هذه هي المبادئ الأساسية لحركة عدم الانحياز التي يعتبر بلدي عضوا نشطا فيها . وما زالت أمام تلك الحركة مهمة ضخمة ينبغي القيام بها لمواصلة العمل الذي بدأه زعماءها ؛ كجواهر لال نهرو وسوكارنو وجمال عبد الناصر وجوليوس نيريري وفيدل كاسترو وجوزيف بروز تيتو وانديرا غاندي . إن حركة عدم الانحياز التي تعبر عن مصالح بلدان العالم الثالث تضطلع بمهمة كبرى في سبيل انشاء نظام اقتصادي دولي جديد .

وتعرب سورينام عن أسفها لكوننا مازلنا غير قادرين ، في هذه السنة التي نحتفل فيها بالذكرى الأربعين لإنشاء الأمم المتحدة ، على الترحيب بين طهرانينا بجنوب افريقيا حرة متحررة من الفصل العنصري . إن ذلك النظام البغيض الذي يذكرنا بأفظع فترات عهود الاستعمار وأشدّها وحشية ، يتعارض تعارضا صارخا مع العالم المتحضر . ويستعمل نظام الفصل العنصري الآن أشكالا جديدة مبتكرة من أعمال القمع لإحباط الكفاح الذي تخوضه الأغلبية العظمى من الشعب في سبيل الحرية ، بينما تزداد عملية الاستقطاب في ذلك البلد ، على أنه لاشيء - حتى ولا قتل أعداد غفيرة من السود - يمكن أن يخمد الوعي المتزايد أو يطفئ الرغبة في الحرية ولن يكون دوام لنظام الفصل العنصري ، فهو نظام محكوم عليه أن تطوى صفحته بين الصفحات السوداء في تاريخ البشرية .

وترى حكومة بلدي أنه من حيث أن الأمم المتحدة دمغت الفصل العنصري بأنه جريمة ضد الانسانية ، وحيث أن بريتوريا لا تقبل ، بل ولا تسمح بإجراء أي شكل من أشكال الحوار على أساس المساواة ، يكون لشعب جنوب افريقيا الحق الشرعي في القيام بتمرد عسكري ضد هذا الشكل الحديث من أشكال الرق . وتدين سورينام تواطؤ عدد من البلدان الغربية التي تربطها علاقات اقتصادية وتجارية وعسكرية بهذا النظام العنصري ، منتهكة بذلك قرارات الأمم المتحدة . وهي إذ تفعل ذلك ، فانها تفنى على نحو صناعي نظاما لا يستطيع أن يعيش وحده بقوته الذاتية .

وفيما يتعلق بسياسات نظام الفصل العنصرى ، لم يعد من الممكن قبول ذلك التغير البطيء التدريجي الذى يحدث في جنوب افريقيا كبديل لى حل ، وذلك لان التضحيات التي يتعين على شعب جنوب افريقيا أن يتحملها مترتفع ارتفاعا لا يمكن قبوله . فضلا عن ذلك ، لا يمكن للمجتمع الدولي أن يسمح بإبادة الشعب الاسود ، وهو الخيار الوحيد ، على ما يبدو ، أمام النظام العنصرى .

ولا يقتصر نظام جنوب افريقيا في أعماله المشينة على اقليمه ، بل يواصل ، بصورة غير مشروعة ، احتلال ناميبيا من خلال شكل حديث من أشكال الاستعمار ، حيث يفرض القواعد اللانسانية لنظام الفصل العنصرى . إن حكومة بلدى تطالب بالانسحاب الفورى غير المشروط لكل قوات جنوب افريقيا من ناميبيا وإنهاء جميع أشكال النفوذ الذى يمارس هناك . ونطالب بتنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، بدون تخفيض أو تعديل أو اقام أية قضايا خارجية لا علاقة لها بالموضوع ، مثل التوازن أو المعاملة بالمثل . وتؤيد سورينام المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) في كفاحها فسي سبيل تحرير ناميبيا واستقلالها . كما أكدنا في المؤتمر الوزارى الاستثنائى المعنى بناميبيا الذى عقده مكتب تنسيق حركة بلدان عدم الانحياز في نيودلهي في نيسان/ابريل من العام الحالى .

وندين أيضا جميع أعمال العدوان التي ترتكبها جنوب افريقيا ضد البلدان المجاورة لها ، ونعبر عن دعمنا الكامل لدول خط المواجهة والدول المجاورة الاخرى في كفاحها من أجل الدفاع عن سيادتها الوطنية .

ولا تزال القارة الافريقية ، بمواردها الطبيعية والانسانية الهائلة ، من أقل أجزاء العالم نموا ، وبسبب الحالة الاقتصادية الهزيلة في البلدان الافريقية ، تعذر القيام بأى عمل لمواجهة الاحوال المناخية المتدهورة التي تصيب تلك البلدان وتهدد بقاء شعوبها ذاته .

إن المأساة التي ظللنا نشاهدها طوال عقود بأكملها في الشرق الاوسط لم تسمح بظهور أى بادرة أمل طوال تلك السنين . كما أن الموقف المتردى منذ غزو لبنان أمر

يشير القلق العميق لدى حكومة بلدى . إننا ندين اسرائيل لسياستها التوسعية العدوانية تجاه البلدان المجاورة ولجوشها المتعجل الى العنف بصورة عشوائية وإهمالها لقرارات الأمم المتحدة وعدم ابدائها الرغبة في التعاون من أجل التوصل الى تسوية دائمة للنزاع في الشرق الاوسط . كما ندين اسرائيل لهجومها العسكى الوحشى الاخير على تونس ، بالانتهاك الصارخ لسيادة ذلك البلد ولامته الاقليمية ، في غمار محاولة لا جدوى منها للقضاء على المقاومة الفلسطينية البطولية ، ونؤكد مساندتنا لمنظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني المناضل في سبيل تحرره الوطني . وترى حكومة بلدى انه لا يمكن حل قضية فلسطين بغير اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية .

وشمة صراع محزن بين ايران والعراق قد تصاعد الى حرب مأساوية دموية تهدد السلم والامن في تلك المنطقة من العالم . ونحن نناشد هاتين الدولتين الشقيقتين وقف الاعمال العسكرية ، والدخول في حوار بناء وفقا لمبادئ الأمم المتحدة وحركة عدم الانحياز ، والتوصل الى تسوية سياسية لهذه الحرب .

وفيما يتعلق بالحالة في شبه الجزيرة الكورية ، تؤيد حكومة بلدى جهود الطرفين في سبيل التوصل الى المصالحة بين الشمال والجنوب . وستكون إعادة توحيد الشعب الكورى بالوسائل السلمية إسهاما قيما في تأمين مستقبل هذا الشعب وإزدهاره . ونهرب عن قلقنا العميق ازاء الموقف المتوتر في امريكا الوسطى . إن شعب تلك المنطقة له الحق في أن يحدد مستقبله بنفسه دون أى تدخل خارجي ، عسكريا أو اقتصاديا أو سياسيا ، ومن ثم ، فاننا ندين الخطر الاقتصادي المفروض على نيكاراغوا ، ونددين المساعدات العسكرية الرسمية للمجموعات المناهضة للثورة ، وما يسمى بالمساعدات الانسانية التي تمنح ، من قبيل المفارقة ، لقوات لا إنسانية .

إننا نرفض رفضا قاطعا كل الخطط أو التهديدات بالغزو العسكري لنيكاراغوا أو السلفادور ، باعتبار ذلك انتهاكا صارخا للمبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة . ونؤيد كل التأييد الجهود التي لا تكل لمجموعة كونتادورا من أجل التوصل الى حل سلمي لهذا الصراع . ان بلدان كونتادورا تفضل بمهمة رئيسية في نصف الكرة هذا ، وتبرهن على ان شعوب امريكا اللاتينية والكاريبية تستطيع حل مشاكلها الخاصة بالوسائل السلمية بغير تدخل خارجي .

لقد ادى الموقف الخطير والمتوتر ، الذي يمكن ان يتصاعد الى حرب شاملة في امريكا الوسطى ، الى ايقاظ وعي امريكا اللاتينية بإمكانية التوصل الى حل سلمي لصراع امريكا الوسطى وافضى ذلك الى مؤازرة متزايدة لجهود مجموعة كونتادورا . وفي منطقة الكاريبي ، بدولها الصغيرة والعديدة التي تسعى الى استراتيجيات انمائية قادرة على الاستمرار ، تعتبر الاحوال السياسية والاقتصادية والاجتماعية الموجودة فيها مصدر قلق عميق . وتعزيز وحدة الكاريبي على اساس المصالح الحقيقية للشعب المعني هو وحده الكفيل بحل الازمة العميقة والمطوّلة التي نجمت عن عوامل هيكلية .

اننا نرى ان منطقتنا تواجه اساسا مشاكل نجمت عن الركود الاقتصادي والاجتماعي ، ولذلك ، نؤكد انه لا بد من التوصل الى حلول في المجالين الاقتصادي والاجتماعي . وقد لاحظنا ان هناك اتجاها ، نأسف له ، لتفسير هذه المشاكل في اطار التوترات بين الشرق والغرب ، الامر الذي ادى ، بين جملة امور ، الى الغزو العسكري لغرينادا . ونحن نعتبر ان هذا الاتجاه سياسة ترمي الى تحويل الانظار وتشتيت الانتباه عن القضايا الحقيقية .

ونؤكد من جديد دعوتنا الى اعلان منطقة الكاريبي وامريكا الوسطى منطقة سلام ، فمن شأن ذلك ان يرمي اأسس الاستقرار والتنمية الاقتصادية في هذه المنطقة . وفي الطرف الجنوبي ، نجد ان المبادرات المتكررة من جانب حكومة الأرجنتين فيما يتعلق بجزر مالفيناس لم تؤد حتى الآن الى اعادة فتح باب المفاوضات . ونود أن

نؤكد من جديد تأييدنا لمطلب الأرجنتين الخاص بالسيادة على جزر مالفيناس ، ونؤيد كل المبادرات السلمية الرامية الى تسوية النزاع بين الأرجنتين والمملكة المتحدة . ويرى وفد بلدى ان النتيجة الناجحة التي توصل اليها مؤتمر الامم المتحدة لقانون البحار في عام ١٩٨٢ تعتبر انجازا تاريخيا . فقد انشأت الاتفاقية التي تمخض عنها ذلك المؤتمر نظاما قانونيا جديدا للاستخدام الرشيد للبحار والمحيطات ، يعتبر اداة للسلام والتنمية والتعاون الدولي من شأنه ان يسهم في انشاء نظام اقتصادى دولي جديد .

ان موارد المنطقة الدولية لقيعان البحار لا يمكن استكشافها واستغلالها قانونا الا في ظل النظام الدولي لهذه الاتفاقية . ونحن نرى ان أى عمل منفرد من جانب أية دولة او مجموعة من الدول ، يجرى من خلال اتفاقية صغيرة منفصلة او نظام متوازن ، لن تكون له اية شرعية .

واجه المجتمع الدولي في العقد الماضي مشكلة اللاجئين التي تنجم عن تطورات سياسية داخلية او صراعات مسلحة بين الدول . وعلى المجتمع الدولي والاطراف المعنية مسؤولية ايجاد حلول سياسية ، في المقام الاول ، لهذه المشاكل .

ونحن نؤكد مرة اخرى تأييدنا لوضع اتفاقية دولية تحرم استنفار وتمويل وتدريب واستخدام المرتزقة . ونرجو من الدول الاعضاء ان تتعاون من اجل اكمال عمل الامم المتحدة في هذا الصدد .

ان حقيقة ان سورينام لم تحفل على استقلالها الا مؤخرا ، انطوت على امور عديدة غير مواتية لبلدنا ، لكنها اتاحت لنا ، في نفس الوقت ، الفرصة لكي نتعلم من تجارب فترة ما بعد الاستعمار المؤلمة والحزينة لكثير من البلدان في آسيا وافريقيا وفي منطقتنا ، وهي البلدان التي حملت على استقلالها منذ الاربعينات وقد علمتنا تجارب تلك البلدان ان عملية انتهاء الاستعمار لم تفض حدا للاستعمار ، بل انها احيته في شكل خفي هو الاستعمار الجديد .

كما علمتنا التضحيات الكبيرة التي قدمتها شعوب العالم الثالث خلال العقود الماضية درسا هاما آخر ، هو انه بعد ان تحصل احدى المستعمرات علي استقلالها السياسي الرسمي يصبح من الضروري ان تحمل تلك المستعمرة على الاستقلال الحقيقي ان عاجلا او آجلا . وقد كان يوم ٢٥ شباط/فبراير ١٩٨٠ بداية الاستقلال الحقيقي لسورينام ، عندما قامت نخبة من الشبان الوطنيين بالامتلاء على السلطة في الدولة ، فبدأت الافاق الجديدة تتفتح امامنا لبناء اقتصاد وطني قوى لصالح الشعب . وكان لا بد من مواجهة عقبات كثيرة عندما شارت المشاكل كرد فعل لهذه السياسة . لكننا استطعنا ، على الصعيد الوطني ، ان نكفل وحدة الشعب من اجل ارساء الاستقرار والدفاع عن سيادتنا في المجال السياسي والاقتصادي .

ونرحب في هذا الصدد بتضامن حركة عدم الانحياز مع العملية الجارية حاليا في سورينام ، وهو التضامن الذي أعرب عن في الاجتماع السابع لوزراء خارجية بلدان عدم الانحياز الذي عقد مؤخرا في لواندا بانغولا ، والذي جاء فيه ما يلي :

« وأكد الوزراء من جديد تأييدهم لجمهورية سورينام ، حكومة وشعبا ، وتضامنهم معها فيما تبذله من جهود من اجل الحفاظ على استقلال سورينام وسيادتها . واعربوا عن قلقهم العميق ازاء التدابير التي اتخذتها بعض الحكومات ، والمحاولات المستمرة التي تقوم بها لممارسة ضغوط ذات آثار ضارة على التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لسورينام، وهم يعربون عن الامل في ان تدخل الحكومات المعنية في حوار جاد ومنصف وصريح بغير قسر او اي شكل آخر من اشكال التدخل من اجل التوصل الى حل يقوم على الاحترام المتبادل ويكون في صالح شعب سورينام ورخائه » .

ونظرا لان افراد الشعب هم مخطو مستقبلهم ، فاننا مصممون على المضي قدما في عملية الديمقراطية التي بدأت بالفعل . ومن شأن ذلك ان يمكن شعبنا من المشاركة الكاملة في السلطة السياسية في مجتمعنا وممارسة تلك السلطة

وفي عملية تحقيق الديمقراطية الحقيقية ، التي تقوم على اساس الواقع في سورينام وطموحات شعبنا ، انشئت جمعية وطنية يشترك فيها ممثلون عن الحقبات العمالية واصحاب المشروعات الوطنيين والحركة الخيرية .

وقد بدأ حوار وطني يرمي لاندماج كل القوى الوطنية في معرض معين الى اقامة مجتمع يسوده العدل والانصاف للشعب بأسره .

كما انشء في نفس الوقت معهد وطني مستقل لحقوق الانسان بمقتضى توصيات لجنة الامم المتحدة لحقوق الانسان . وقد اقام ذلك المعهد ، الذي بدأ عمله بالفعل ، علاقات وثيقة مع المنظمات الدولية ذات الصلة .

واليوم ، تشكل مورينام جزءا لا يتجزأ من الكاريبي وأمريكا اللاتينية ، ونحن نشجع على تحقيق تكامل المنطقة بشكل عملي ، ونعتقد ان تكامل منطقتنا شرط لا غنى عنه لحل المشاكل الاساسية التي تواجهنا .

ان الديون التي تتزايد بأرقام فلكية في أمريكا اللاتينية تجبر بلداننا على التضاغر في العمل من اجل ايجاد حلول لهذه المشاكل الاقتصادية الخطيرة التي تطورت الى قضية سياسية كبرى في المنطقة . فالديون لا يمكن مداها دون ان تعاني شعوب هذه القارة البؤس والفاقة . وبالتالي ، لابد ان يكون السداد مرتبطا بحصيلة الصادرات وقدرة البلدان المدينة على السداد . فمشكلة الديون تثبت مرة اخرى ضرورة بذل الجهود المتضافرة من جانب البلدان في المنطقة من اجل الوصول الى حلول للمشاكل المشتركة . وتؤيد مورينام بنشاط كل مبادرة تعزز تكامل المنطقة ووحدتها .

لقد رحبت مورينام بقرار الجمعية العامة القاضي باعلان عام ١٩٨٦ سنة دولية للسلام . ونحن نعتبر ذلك القرار جاء في حينه ليدعم تزايد رغبة شعوب العالم في وضع حد لاستخدام القوة في العلاقات بين الدول . وفي الوقت نفسه يشير بالغ قلقنا الى دليل يشير الى استمرار سباق التسلح .

اننا نعارض استمرار انتاج الاسلحة النووية ، وانشاء منظومات الاسلحة النووية ، والميل الى احتكار التكنولوجيا النووية وبرنامج حرب الكواكب . فسباق التسلح يؤدي الى ركود التنمية الاقتصادية ويخلق احوالا سياسية غير مستقرة ويمثل تهديدا للسلام والامن ومستقبل الانسانية . ونرى انه ينبغي ان تستخدم التكنولوجيا النووية بالكامل للأغراض السلمية فقط من اجل تنمية الانسان ، وندعو الى فرض حظر كامل على الاسلحة النووية .

ان موارد قيّمة كثيرة بما في ذلك المبالغ الهائلة من المال واليد العاملة وذكاء الكثيرين من أكثر الافراد موهبة وذكاء تضيع الآن مدى ، ويمكن ان تُستغل لصالح الانسان .

ومن هنا ، تأمل حكومتي مخلصاً أن تجد الدول الاعضاء في هذه المنظمة خلال السنة المقبلة التي سوف تركز لقضية السلم ، حلولاً تضمن مستقبلاً أفضل للإنسانية . وتحث البلدان المعنية على التفاوض الجاد بشأن المشكلة العاجلة الخاصة بالحد من التسلح .

لقد حصلت بلادي على استقلالها في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٥ ، وأصبحت عضواً في الامم المتحدة في نفس العام . وبرغم جوانب قصور هذه المنظمة ، فإن مبادئها تعطينا أفضل الأدوات لتنظيم العلاقات الدولية في هذا العالم المعاصر المنقسم على نفسه . وفي هذه الذكرى السنوية العاشرة لعضوية جمهورية سورينام في الامم المتحدة ، نجسد التزامنا بمبادئ الامم المتحدة .

رفعت الجلسة الساعة ١٢/١٥